أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية- دراسة ميدانية-

الطاهر خامرة (*) & إبراهيم بختي (**)
مخبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة البيئية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الصناعية بشكل خاص في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العناصر المكونة لأدوات السياسة البيئية والمتمثلة في الأدوات التنظيمية والاقتصادية والمقاربات الطوعية، كما نقوم بإجراء مقارنة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر لمعرفة الفروق بين العينتين في تأثير هذه الأدوات على سلوكهم اتجاه حماية البيئة، وبالتالي تقييم درجة فعالية السياسة البيئية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر.

الكلمات المفتاح : حماية البيئة، قطاع صناعي جزائري، مخلفات صناعية، مؤسسات مستدامة.

تصنيف JEL : K32، P28، Q53، Q56.

I. تمهيد:

يشير تقرير الوضعية البيئية في الجزائر الصادر عن وزارة البيئة لسنة 2000 أن الصناعة بالجزائر عرفت تطورا معتبرا، سواء من حيث تنوعها أو من حيث قدراتها، غير أنه لا بد من الإشارة أن مسار التصنيع جرى في ظروف لم تراعي احترام الانشغالات البيئية، كما أشار نفس التقرير أنه قبل صدور القانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة استولت الصناعة على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وخلفت آثار ضارة على الزراعة بسبب أن المشاريع الصناعية تنجز بدون قيام مسبق بدراسة الآثار على البيئة، وكان المرقون الصناعيون يفضلون المواقع السهلة التهيئة والقريبة من خزانات اليد العاملة والمجاورة لسبل الاتصال والمتوفرة على كل ما من شأنه ضمان الراحة[1].

كما يكشف تقرير الوضعية البيئية في الجزائر الصادر عن وزارة البيئة لسنة 2007 أن أهم ما ينتجه التلوث الصناعي من آثار سلبية على البيئة في الجزائر، يتمثل بالدرجة الأولى في تلوث الهواء الناتج عن انبعاث ديوكسيد الكبيريت so_2 وأوكسيد الآزوت nox والمركبات العضوية cov وبخار المعادن الثقيلة؛ فضلا عن تلوث المياه الناتج عن التدفقات الصناعية ؛ سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية؟

للقيام بدراسة وتحليل المشكلة تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- النمط الممتثل (المساير) هو النمط السائد في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر؛
- تؤثر الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر؛
- تؤثر الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر؛
- تؤثر المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر.

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والمتوفرة لدينا فيما يلي:

- GLACHANT M., VICARELLI M. et VINCENT F. **Politiques d'environnement et Management environnemental : Une enquête auprès de 270 Etablissements Industriels Français**, Rapport pour l'ADEME et l'OCDE, 2004

استخدمت هذه الدراسة استبيان لعينة مكونة من 270 مؤسسة صناعية فرنسية، بهدف الوقوف على مدى ملائمة الهياكل التنظيمية وإجراءات اتخاذ القرار في هذه المؤسسات مع التوجه نحو تبني سياسات بيئية أكثر فعالية، وذلك من خلال الربط بين السياسات الهادفة إلى الرفع من القدرات التنظيمية للمؤسسات، عن طريق الحوافز الخارجية ومواجهة متطلبات السياسات البيئية العمومية، وخلصت الدراسة إلى أن الأدوات القانونية أكثر تأثير في سلوك حماية البيئة للمؤسسات المدروسة، وبدرجة أقل الضرائب البيئية، بينما كان للإعانات والاتفاقيات الطوعية ذات تأثير هامشيا.

- HAMDOUN Mohamed, **Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage obligé ou un choix délibéré**, *Actes de la 17e Conférence de l'AIMS,* Nice, France, du 28 au 31 mai 2008

eMail : (*) Kh_tahar82@yahoo.fr & (**) Bekhti@gmail.com

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المتحكمة في مستوى الالتزام البيئي للمؤسسات من خلال العرض النظري والدراسة الميدانية، التي شملت مجموعة من المؤسسات التونسية النشطة في قطاع الصناعات الكيميائية.

خلصت الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالسياسة البيئية أو كما يسميها الضغوطات الحكومية المعنية بدراستنا، أن التشريعات البيئية أكثر ردعا والأدوات الاقتصادية أكثر تحفيزا، وهو ما يدفع المؤسسات الملوثة إلى ضرورة تبني سلوك أكثر مسؤولية، وهذا نتيجة تفاقم المشاكل البيئية التي أدت إلى ظهور حساسية بيئية لدى الرأي العام، ثم تحولت إلى ضغوط يمارسها أصحاب المصلحة على المؤسسات لدفعها إلى العمل أكثر في اتجاه حماية البيئة.

- محمد عادل عياض، **دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة، العدد السابع، 2009.

تتمثل هذه الدراسة في طرح نظري يهدف إلى محاولة حصر العوامل المؤثرة على الالتزام البيئي في المؤسسات، كما قام الباحث بعد تحديد هذه العوامل إلى تصنيف السلوك البيئي للمؤسسات إلى ثلاثة أصناف، سلوك بيئي دفاعي وسلوك بيئي ممتثل وسلوك بيئي واعي، هذا بالإضافة إلى المقاربات النظرية التي تربط بين السلوكيات البيئية وعملية اتخاذ القرار، فهده الدراسة تطرقت لجملة العوامل المحددة للالتزام البيئي، وأهمها الضغوطات الحكومية والمتمثلة في الأدوات التنظيمية والأدوات الاقتصادية والمقاربات الطوعية، وهذا ما يهمنا في دراستنا كون أن هذه الدراسة ركزت على الطرح النظري وسنحاول تجسيد هذا الطرح على مؤسساتنا الصناعية ميدانيا.

1- التأصيل النظري لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية: يعتبر إدماج الأبعاد البيئية ضمن الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية ضرورة يفرضها واقع ومعطيات البيئة المحلية والعالمية. التي شهدت معدلات خطيرة من التدهور والاختلال في التوازن البيئي، لذا يفرض هذا الواقع على المؤسسات الاقتصادية نظرته الأساسية على مسار الاختيار التنموي الذي شهد تطورا عبر الفكر الاقتصادي، عرفت المرحلة الأخيرة بالتنمية المستدامة.

فالنظرة الحديثة تجاه المؤسسة الاقتصادية وبيئتها أصبحت أكثر تعقيدا، كما أن الحدود الفاصلة بين المؤسسة الاقتصادية وبيئتها الخارجية من حيث مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة أصبح أكثر تداخلا وغموضا، ففي الستينات والسبعينات أثيرت العديد من القضايا، وتم إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث أصبحت قرارات المؤسسة تتطلب الأخذ في الاعتبار التأثيرات الناجمة عن البيئة السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، الأمر الذي جعل مهمة الإدارة أكثر تعقيدا وخاصة أن من لهم مصالح في نشاط المؤسسة أصبحوا يمارسون ضغوطا فاعلة على تصرفاتها، وبالتالي التأثير على قدراتها لتأدية التزاماتها تجاه المجتمع[2].

كان التركيز في السابق على السلوك التنظيمي للمؤسسات الذي يهتم بدراسة سلوك العنصر البشري في المنظمات نظرا للظروف التي كانت تفرضها المعطيات الاقتصادية، وفي الوقت الحالي فإن الضغوطات بشأن حماية البيئة في تزايد، وخاصة في ظل تفاقم المشاكل البيئية العالمية التي أدت إلى ظهور مصطلحات تدل على علاقة المؤسسة بحماية البيئة، كمصطلح المسؤولية البيئية وسلوك حماية البيئة الذي نحن بصدد دراسته، وبالتالي استخدم هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية ولم يعد مقتصرا على علم الاجتماع فحسب، شأنه شأن سلوك المستهلكين وسلوك المنتجين.

يرتكز مفهوم سلوك حماية البيئة من وجهة نظر العلوم الاقتصادية في جل الحالات على مفهوم التنمية المستدامة، كون حماية البيئة بعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة، بالإضافة إلى البعدين الاقتصادي والاجتماعي، لذا تتفق التعاريف في هذا المجال أن المؤسسة التي تلتزم بحماية البيئة هي التي تتحمل مسؤوليتها اتجاه حماية البيئة كأحد مبادئ التنمية المستدامة، لذا نجد في بعض الأدبيات الاقتصادية يتداولون مصطلح المؤسسات المستدامة.

في الحقيقة هذا التوجه في مجال حماية البيئة، وجد وجهات نظر مختلفة من قبل المؤسسات الاقتصادية بين من تراها عائق أمام نموها، باعتبارها تكاليف غير مبررة، ومنها من تراها ضرورة تحتاج إلى الموافقة بين المسألة الاقتصادية ومسألة حماية البيئة والأولوية للمصالح الاقتصادية، ومن المؤسسات من ترى انه تحدي وبالتالي يجب تغيير في الأنماط التسييرية بما يستجيب لمصالحة حماية البيئة، وعلى العموم تصنف هذه السلوكيات على النحو التالي[3]:

1-1- السلوك الدفاعي: يقوم السلوك الدفاعي على مبدأ كن مربحا Be Profitable، وهو الأساس الذي يحكم في كل الأشياء الأخرى، فالعامل المفسر لهذا السلوك هو تعظيم الربح، حيث تعتقد المؤسسات أن هذا السلوك منشئ للثروة ومولد للأرباح وأن مساهمة المؤسسة في المجتمع يتحقق بشكل غير مباشر بدون تدخل الدولة عن طريق سياستها البيئية، فوفق هذا المنطق تعتبر البيئة معطي مجاني ومواردها غير محدودة، كما أن نمو المؤسسات لا حدود له.

وعموما يمكن القول أن السلوك الدفاعي مقرون بالمسؤولية الاقتصادية، التي تقوم أهدافها وآلياتها على المصلحة الذاتية الخاصة بها، وهذا التوجه المبني على تعظيم الربح أدى بالمؤسسات لانتهاكات أخلاقية وتعارضات مع قيم المجتمع ومعاييره، وصراعات مستمرة مع العمال ونقاباتهم، لهذا كان لا بد من حلول تجنب المؤسسات هذه المشكلات.

1-2- السلوك الممتثل: عنوان هذا النمط من السلوك هو الامتثال للقانون to Obey to Law، والذي يقوم على نفس المبدأ القائم في السلوك الدفاعي من حيث تعظيم الربح العامل المفسر له، إلا أن ما يميز السلوك الممتثل كونه ملزم بإتباع القوانين سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية التي تنظم عمل هذه المؤسسات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر

ممكن من التوازن بين الصناعيين وأطراف المصلحة الأخرى، فمصدر التمييز بين ما هو صائب وما هو خاطئ في السلوك الممتثل يرجع إلى القانون الذي يعد مصدر الموازنة بين الحقوق والواجبات في المؤسسة.

يتبين من الطرح السابق أن السلوك الممتثل مقترن بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تسعى المؤسسات تفادي الاصطدام بالقانون ما يدفعها للالتزام بالحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية التي يفرضها القانون، لذا نجد في الأدبيات الاقتصادية من يسميها بالمسؤولية القانونية، وهذا التوجه في الحقيقة نتيجة إدراك المؤسسات أن المصلحة الذاتية الضيقة يمكن أن تكون مكلفة أكثر لدى زبائن أكثر وعيا بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذا يعد هذا التوجه أمر حتمي.

1-3- السلوك الواعي: يتخطى هذا النمط من السلوك المصلحة الذاتية الضيقة المستمدة من المسؤولية الاقتصادية، كما يتخطى الالتزامات القانونية المستمدة من المسؤولية القانونية، ليقوم على مبدأ الأخلاق والقيم (المسؤولية الأخلاقية) في تحديد ما هو صائب وسليم وعادل وما هو خلاف ذلك، فيما يتعلق بسلوكها اتجاه البيئة والمجتمع.

يأخذ هذا السلوك بمدخل الوقاية بدل مدخل العلاج الذي يأخذ به النمط السابق، حيث تتم الوقاية من المنبع أو كما تسمى في تسيير البيئة بمعالجة بداية المدخنة، كما يتسم هذا النمط بالطوعية والاستجابة الواعية للمؤسسات، بطريقة تضمن تحقيق سمعة قوية وقبول واسع يكسب تعامل أفراد المجتمع والحكومة معا.

2- السياسة البيئية كمحدد لسلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية: تشير الدراسات السابقة أن إدماج الاعتبارات البيئية في إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية يتوقف على عدة عوامل، في حين نجد إجماع هذه الدراسات على أن السياسة البيئية أو كما يسميها بعض الباحثين الضغوطات الحكومية عامل مؤثر على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، فالهدف الأساسي من السياسة البيئية هو المحافظة على التوازن البيئي أو الوصول بالبيئة لحالة من الاتزان والانسجام بين عناصرها وفقا لقانون التوازن البيئي، ويمكن تعريفها بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية من أجل حماية البيئة".

تقوم كثير من الحكومات من اجل تحقيق سياسة بيئية ناجعة بإصدار تشريعات وقوانين ملزمة للمؤسسات لقيامهم بالعمليات الإنتاجية المختلفة بمراعاة المعايير البيئية، وفضلا عن تلك القوانين الملزمة تقوم الجهات الحكومية في إطار تلك التشريعات بفرض العقوبات على أي مخالفة تتعلق بذلك، وبالتالي تدفع هذه الضغوط والمتمثلة في أدوات السياسة البيئية بالمؤسسات إلى تعديل سلوكها الإنتاجي، ليكون أكثر مسؤولية اتجاه البيئة، وتتمثل هذه الأدوات من:

2-1- الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية: يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل الحماية البيئية انتشارا وقبولا في غالبية دول العالم، وبصفة خاصة الدول المتخلفة، وتمثل إجراءات تهدف إلى تفعيل أهداف السلطات العمومية المتعلقة بالنوعية البيئية، حيث يمكن أن تفرض على الأنشطة الإنتاجية سقفا للتلوث أو اعتماد أنظمة إنتاج غير ملوثة، ولكي يكون احترام هذه القواعد فعالا يجب أن يخضع إلى رقابة صارمة وفي حالة اختراق القانون تسلط عقوبات مالية على المتحايلين، وعموما تتلخص الأدوات التنظيمية فيما يلي:

أ- معايير جودة البيئة: تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مسبقا كالحد الأقصى لنسبة ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) في الجو ويرجى بلوغه من خلال هذه المعايير، إذن فهذه المعايير تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط الطبيعي.

ب- معايير الإنبعاثات: تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للمخلفات في مكان معين (حدود إصدار ثاني أوكسيد الكربون CO_2 في مؤسسة ما).

ج- معايير المنتج: هذه المعايير تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البنزين مثلا، ويعتبر من أحدث استخدامات على مستوى التجارة الدولية (متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية).

د- معايير الطريقة: تحدد هذه المعايير الطرق التقنية الواجب استخدامها في الإنتاج، والتجهيزات المقاومة للتلوث والواجب تنصيبها.

يتم تحديد المعايير السابقة الذكر على أساس معطيات تقنية واقتصادية، فالتحديد التقني يتطلب دراسة الجدوى الفنية للمؤسسات والتي تسمح باختيار أفضل التكنولوجيات المتوفرة، أما التحديد الاقتصادي للمعايير يتطلب مواصفات اقتصادية بحتة تتجسد على مستوى الإنتاج الأمثل بعد إدخال الآثار الخارجية (مستوى الإنتاج الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية لمواجهة التلوث والتكلفة الحدية لأضرار التلوث)، ويفضل التحديد الاقتصادي للمعايير ذلك أن التحديد التقني لا يحث على تحسين التقنية بالإضافة إلى غياب الرؤية المستقبلية.

2-2- الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية: تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال الآثار الخارجية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق أو آلية العرض والطلب من خلال التأثير على تكاليف الإنتاج بما يؤدي إلى انتقال جزء منها أو كلها إلى أسعار السلع والخدمات المنتجة.

توجد العديد من الأدوات الاقتصادية المستخدمة بهدف حماية البيئة كالسياسة النقدية والتجارية، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب عند استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من

التلوث، وقد تلجأ الدولة كذلك بهدف الحفاظ على البيئة بإنتاج بعض السلع والخدمات التي يترتب عليها زيادة كمية النفايات وارتفاع درجة خطورتها، ولهذا سنعتمد على تحليل الأدوات الاقتصادية التي يتم تطبيقها مباشرة على المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

أ- الضرائب البيئية: تعتبر الضريبة أحد الوسائل التقليدية في علاج مشكلة الآثار الخارجية، حيث اقترح بيقو " Pigou " في العشرينيات من القرن الماضي إمكانية فرض ضرائب على المؤسسات التي تسبب آثار خارجية سلبية مساوية لقيمة الأضرار التي ألحقتها بالبيئة.

ب- الإجراءات التحفيزية والإعانات البيئية : يُقصد بالحوافز الضريبية البيئية[4] كل سياسة ضريبية تعمل على تحقيق أهداف بيئية لصالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تُساهم في تخفيض درجة التلوث، مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل سلوك المؤسسات ايجابيا اتجاه البيئة.

تؤدي الحوافز الضريبية دورا فاعلا في مجال الحد من التلوث البيئي كونها أداة تشجيعية وتوجيهية للأنشطة الاقتصادية والصناعية بشكل خاص، حيث تهدف الإجراءات التحفيزية إلى إنتاج معدات مكافحة التلوث أو تقديم خبرات فنية وتقنية لذلك، أو القيام بأنشطة النظافة ومعالجة التلوث، وتتمثل هذه الإجراءات أساسا في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية والترخيص بنظام الإهتلاك المتسارع، والذي يقصد به السماح للمؤسسات باهتلاك أصولها الرأسمالية في مدة اقل من العمر المقدر لها ضريبيا[5].

2-3- المقاربات الطوعية: تعتبر المقاربات الطوعية الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وتعني بالنسبة للمؤسسة تفعيل نجاعتها البيئية[6]، وفي الحقيقة يجمع هذا المصطلح مجموعة كبيرة من التشريعات فمن الصعب إعطاء تعريف دقيق وكامل في نفس الوقت، فهناك العديد من الهيئات التي حاولت إعطاء تعريف للطرق الطوعية، والتعريف الأكثر شمولية هو التعريف المنشور في تقرير (OCDE1999) حيث تعرف المقاربة الطوعية بأنها[7] الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعيا بتحسين أدائها البيئي، كما نجد نفس الفكرة في تعريف Carraro et Lévéque سنة 1999 حيث يرى أن الميزة الرئيسية للطرق الطوعية كون قرار المؤسسة في تخفيض مستوى تلويثها غير مفروض بقانون[8].

يقدم تقرير (OCDE1999) ميزة اقتراح نموذج كامل للمقاربة الطوعية بدلالة تدخل السلطات العمومية، وميز بين أربعة أصناف للطرق الطوعية على النحو التالي[9]:

أ- الأنظمة الطوعية الحكومية: تكون هذه الأنظمة مقترحة من طرف السلطات العمومية، حيث تعد التزامات تستطيع المؤسسات من خلالها (لو أرادت ذلك) الاكتتاب أو التسجيل فرديا، فهي بذلك تظهر كقانون اختياري، وفي هذا الشكل من الطرق الطوعية تحتفظ السلطات العمومية بدور مهم، بما أنها تحدد بنفسها محتوى الالتزام، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال برنامج (Eco-Management and Audit schème) EMAS الذي تم وضعه في أوربا منذ سنة 1993.، هذا ويمكن للبرامج العمومية الطوعية كذلك أن تطبق بالتوفيق مع أدوات أخرى، وهو حالة برنامج التحكم في إنبعاثات CO_2 وSOD المطبق في الدنمارك سنة 1996.

ب- التفاوض بين السلطات والقطاع: يشير هذا النوع من المقاربة الطوعية إلى التزامات معرفة بموجب اتفاقية بين الجهاز المكلف بالسياسة البيئية والمؤسسة المعنية، وقد يتم هذا الاتفاق على مستوى قطاع نشاط أو مع مؤسسات معينة، وهذا الشكل من المقاربات الطوعية نجد له استعمالا واسعا في دول أوربا، وأغلب هذه الاتفاقيات تم عقدها على المستوى الوطني بين السلطات العمومية وتجمع عدد من المؤسسات ممثلة بجمعية صناعية. ويضمن احترام هذا النوع من المقاربة الطوعية التهديد بتشريع قوانين جديدة في حالة عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه المقاربة.

ج- الأنظمة الطوعية أحادية الجانب: يتم اتخاذها مباشرة من قبل المؤسسات دون تدخل الدولة، ويمكن للمؤسسة أن تفوض أحيانا مراقبة احترام هذه الالتزامات لطرف ثالث وهو الشكل الأكثر اعتمادا في أمريكا الشمالية، حيث اعتمدته الجمعية الكندية لمنتجي المنتجات الكيميائية إثر فقدان ثقة الجمهور في القطاع، هذا الصنف من المقاربات الطوعية يمكن كذلك أن يأخذ شكل توزيع إرادي للمعلومات من قبل المؤسسات حول خصائصها وأدائها البيئي والذي يعرف بتقرير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تمثل المسؤولية الاجتماعية نشاطا مرتبطا ببعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين وتحسين ظروفهم، والبعد الثاني خارجي ويتمثل في المبادرة لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

د- التفاوض بين المؤسسات والضحايا: يمكن اعتبار هذا النوع من الاتفاقيات كعقود خاصة، تبرم بين المؤسسة أو القطاع التي تنتمي إليه من جهة والمتضررين من جراء هذا النشاط أو ممثليهم من جمعيات أو تنظيمات مهنية من جهة أخرى، بهدف وضع آليات لإزالة التلوث، ونشير انه تم إهمال هذا النوع من المقاربات في دراستنا الميدانية كونه لا يعرف له استعمال واسع، نظرا لصعوبة تطبيق التفاوض بين الأطراف المعنية بالاتفاق، كما أن الأدبيات الاقتصادية في هذا العنصر قليلة جدا وبالتالي يمكن الاستغناء عنه نظرا لعدم وجوده عمليا.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1- مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات: يتمثل المجتمع الكلي لهذه الدراسة في جميع المؤسسات الصناعية بالجزائر، والتي يفوق عددها 52000 حسب إحصائيات وزارة الصناعة لسنة 2007، لذلك تمت الاستعانة بالطرق الإحصائية لتحديد حجم العينة[10]، وعلى هذا الأساس تم تحديد عينة الدراسة بـ 380 مؤسسة، ومن أجل تمثيل جيد للعينة تم توزيعها عبر الوطن على أساس جهوي (شرق، وسط، غرب، جنوب)، بنسب متساوية تطبيقا لإجراءات العينة الطبقية، كما تم منح فترة معتبرة لجمع الاستمارات من فيفري 2015 إلى غاية نوفمبر 2015، وتحصلنا على 126 استمارة من المؤسسات الوطنية، وحرصا على إجراء المقارنة بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر قمنا بتوزيع نفس عدد الاستمارات الجهوية، أي 90 استمارة على فئة المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر وتم الحصول على 42 استمارة، كما نشير أن اغلب المؤسسات في العينة الجزائرية تم إجراء معها مقابلات بخصوص الموضوع الذي نحن بصدده.

وللقيام بتحليل النتائج تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS 20، أما لاختبار الفرضيات فقد تمت الاستعانة باختبار T لاختبار الفروق بين العينتين، هذا طبعا بعد استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي لتقييم مختلف مجالات الدراسة.

2- خصائص عينة الدراسة: يتم تحليل المعلومات المتعلقة بخصائص المؤسسات محل الدراسة، بهدف التعرف على بعض الحقائق الأساسية أهمها نمط التسيير البيئي المعتمد، كون أدوات السياسة البيئية محل الدراسة ما هي إلا أدوات تحاول اعتماد أو تحسين الأنماط التسييرية المتعلقة بحماية البيئة في المؤسسات، وبالتالي هذا التشخيص من شأنه أن يعطينا صورة واضحة عن المؤسسات محل الدراسة.

2-1- بنية المؤسسات الصناعية محل الدراسة حسب جنسيتها: يبين الجدول رقم (1) أن ثلاثة أرباع من مجموع المؤسسات محل الدراسة جنسيتها جزائرية أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فهي تمثل ربع المؤسسات، ونشير أن اعتماد المؤسسات الأجنبية في الدراسة بهدف تشخيص الأدوات بأكثر دقة من خلال إجراء مقارنات بين العينتين.

2-2- بنية المؤسسات الصناعية محل الدراسة حسب عمرها: يبين الجدول رقم (2) أن عمر المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة التي تتجاوز 32 سنة بلغت 37%، بينما المؤسسات الصناعية التي يتراوح عمرها ما بين 12 إلى 32 سنة فقد بلغت 38.7%، في حين المؤسسات التي يقل عمرها عن 12 سنة فكانت بنسبة 23.4%، كما يبين نفس الجدول أن عمر المؤسسات الصناعية الأجنبية العاملة في الجزائر التي تتجاوز 32 سنة بلغت 41.7%، بينما التي يتراوح عمرها ما بين 12 إلى 32 سنة فقد بلغت 33.3%، في حين المؤسسات التي يقل عمرها عن 12 سنة فكانت بنسبة 25%، ونشير أنه تم اعتماد هذه المجالات بناءا على قانوني حماية البيئة في الجزائر، وهما 03/83 المتعلق بحماية البيئة والقانون10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كونهما يشكلان حجر الأساس لحماية البيئة في الجزائر.

فالمؤسسات محل الدراسة موزعة على جميع المجالات المحددة وخاصة المجالين قبل تطبيق قانون 03/83 والمجال الثاني المحصور بين 1983 و2003، أي أثناء سريان القانون 03/83، أين تفوق نسبة المؤسسات في المجالين نسبة 75% في العينتين، وهذا يدل أن المؤسسات محل الدراسة لها تجربة في التعامل مع القوانين البيئية كونها مرت بأهم قوانين حماية البيئة في الجزائر، وهذا ما يعزز نتائج تقييم أدوات السياسة البيئية في حماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر.

2-3- بنية المؤسسات الصناعية محل الدراسة حسب القطاعات الصناعية: احتوت عينتي الدراسة على أهم قطاعات النشاط الصناعي التي نراها مهمة في الدراسة، وكانت بنسب مختلفة ومتباينة، فيشير الجدول رقم (3) أن العينة الجزائرية تتكون من قطاع الطاقة بنسبة 16.7%، وهو من أهم القطاعات خطورة على البيئة، وقطاع المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة 18.3%، وكذلك هو الأخر تعتبر مخلفاته ذات أضرار معتبرة حيث نجد فيه بعض المنتجات غير قابلة للتحلل إلا في زمن بعيد جدا، أما قطاع الإلكترونيك والميكانيك فيشكل نسبة 7.1%، أما قطاع الأغذية فيمثل أكبر نسبة في المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة بـ 28.6%، أما قطاع مواد البناء فهو الآخر بنسبة معتبرة 23.8%، والمشكل أساسا من مؤسسات الاسمنت والحديد والخزف، في حين النسبة المتبقية والبالغة 5.6% فهي تمثل قطاعات أخرى كصناعة الورق، وهي بأقل نسبة في الدراسة، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فهي تتركز في قطاع الطاقة، كون تركيز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في هذا القطاع، وكما هو معلوم للجميع يرجع هذا التركيز لخصوصية قطاع الطاقة باعتباره محل انشغال دولي، وفي الجزائر تم تنظيمه من خلال القانون المتعلق بالاستثمار، وعلى العموم يشكل هذا القطاع نسبة 67.5% في العينة الأجنبية العاملة في الجزائر، أما قطاع الكيمياء والبتروكيمياء يمثل 20% من العينة الأجنبية، وفي الحقيقة ترجع طبيعتها إلى صناعة المواد الكيماوية المستخدمة في القطاع النفطي، وتعتبر هي الأخرى خطيرة على البيئة وصحة الإنسان، لذا يتطلب استخدامها شروط وقاية خاصة، والباقي من العينة والمقدر بـ 12.5%، فتتشكل من قطاع مواد البناء بـ 10%، وقطاع الإلكترونيك والميكانيك بـ 2.5%.

2-4- الآثار الخارجية السلبية للمؤسسات الصناعية محل الدراسة: لا تخلو أي صناعة من تأثيرات سلبية على البيئة في كافة مراحل هذه الصناعة، وتختلف باختلاف طبيعة الصناعة، وفيما يلي أهم التأثيرات التي تفرزها العينتين محل الدراسة، وهي تعبر عن أهم المشاكل المتعلقة بالتلوث الصناعي.

أ- بالنسبة لتلوث الهواء: يوضح الجدول رقم (4) أن 44.5% من المؤسسات الجزائرية يقومون بطرح ملوثات الهواء، أما في المؤسسات الأجنبية فبلغت النسبة 72.2%، وتعتبر هذه النسب مهمة كونها تتعلق بأخطر أنواع التلوث نظرا لارتباطه مباشرة بصحة المواطنين، فتشير الدراسات أن ملوثات الهواء لا تبقى محصورة في مصدر التلوث، بل تنتقل إلى مسافات كبيرة، وتخلف بذلك مشاكل إقليمية وعالمية وهذا ما يستوجب دراسات للتعامل مع مثل هذه القضايا، ويرجع اختلاف النسب بين العينتين إلى طبيعة القطاعات المدروسة والمشكلة لعينات الدراسة، كما سبقت الإشارة أن المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر مكونة أساسا من قطاع الطاقة وبالتالي هذه المخلفات تساهم بشكل معتبر في غازات الاحتباس الحراري.

ب- بالنسبة لتلوث الماء: تظهر النتائج المتعلقة بتلوث الماء نسب منخفضة بالمقارنة مع تلوث الهواء، حيث بلغت 20.2 % في المؤسسات الجزائرية، و25 % في المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، والخاصية التي تميز تلوث الماء في المجال الصناعي، كون المؤسسات تستخدم كمية من المياه الصافية فتحولها إلى مياه ملوثة، ولكن هذه المياه الملوثة يمكن أن تلوث مليارات المياه الصالحة للشرب إلى مياه مستعملة إن لم يتم معالجتها بطرق سليمة، خاصة وأن النسب المشار إليها مشكلة أساسا من قطاع الطاقة، حيث تعد مخلفاته من أخطر أنواع التلوث، لذا أثارت هذه المسألة جدلا كبيرا في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بالغاز الصخري الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لاستخراجه، ثم تطرح مرة أخرى كمخلفات.

ج- بالنسبة لتلوث التربة: تختلف النسب المتعلقة بتلوث التربة بين العينتين الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، حيث بلغت نسبتها في المؤسسات الجزائرية 7.6%، بينما الأجنبية 47.2%، وهذا طبيعي كون هذا النوع من التلوث يكون أكثر في القطاعات النفطية نتيجة الأوحال أثناء مرحلة الإنتاج، وتحدث ملوثات التربة في كثير من الأحيان أضرار بشكل غير مباشر، حيث تنتقل إلى المواطنين من خلال المياه الجوفية، هذا فضلا عن الأضرار المباشرة على المساحة الملوثة خاصة المتعلقة بالجانب الزراعي.

د- بالنسبة للتلوث بالنفايات: يعتبر التلوث بالنفايات أكبر نسب التلوث في المؤسسات الصناعية محل الدراسة بنسبة 63.9%، وفي المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر بنسبة 41.7%، وتمثل النفايات الصلبة الناتجة عن النفايات الصناعية مشكلة في حد ذاتها، كون أن معظم طرق التخلص منها تحدث آثار بيئية سلبية، فمطارح النفايات المكشوفة تنقل الأمراض كونها مأوى للحشرات الضارة، كما قد يتسبب الردم الذي يرى الكثير أنه أحسن طريق للتخلص من النفايات في تسرب المواد السامة إلى المياه الجوفية أو مجاري المياه والبحيرات، أما الحرق قد يطلق الكيميائيات السامة المسبب لتلوث الهواء.

2-5- طرق التسيير البيئي المعتمدة في المؤسسة الصناعية محل الدراسة: يبين الجدول رقم (5) طرق التسيير البيئي المعتمدة في المؤسسات محل الدراسة، حيث تعتبر إجراءات حماية البيئة المتمثلة في تحسين عمليات الإنتاج الأكثر اعتماد في العينتين بنسبتي 62.3 و77.8% لكل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر على التوالي، في حين أن اعتماد طرق التسيير المبنية على معالجة التدفقات الملوثة تشكل 37.7% بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، و22.2% فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، وهذه النتائج مرغوبة تسعى السياسة البيئية إلى تحقيقها.

عند مقارنة هذه النتائج مع الجدول رقم (7)، فإن تفسير اعتماد طرق التسيير البيئي المبنية على تحسين المدخلات، كونها تستجيب للضغوطات القانونية بالدرجة الأولى، كما أن المؤسسات التي تستهلك مدخلات معتبرة فإن هذه الطرق المعتمدة من شأنها كذلك أن تمكن من الحصول على وفرات مالية كبيرة، ومنافع بيئية بتكلفة منخفضة نسبيا.

2-6- موقع حماية البيئة في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة: يشير الجدول رقم (6) أن 40.2% من المؤسسات الجزائرية لديها مصلحة خاصة بالبيئة ضمن هياكلها التنظيمية، وهي الحالة المرغوبة كونها مستقلة من جهة والتنظيم يكون أكثر إحكاما من جهة أخرى باعتبارها مسؤولة عن مختلف التقارير المتعلقة بحماية البيئة في المؤسسة، أما المؤسسات الجزائرية التي يتكفل فيها المدير مباشرة بقضايا البيئة فتمثل 32%، وهذه الحالة غير مرغوبة لأنها في كثير من الحالات تغلب فيها المصالح الاقتصادية للمؤسسة، أما المؤسسات الجزائرية التي تدرج حماية البيئة ضمن اختصاصات مصالح أخرى وهي أسوأ حالة في الهياكل التنظيمية التي تزعم أنها تراعي الضوابط البيئية فبلغت نسبتها 27.9%، وهي نسبة معتبرة تعكس السلوكيات غير المسؤولة.

في حين بلغت نسبة المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر التي تخصص مصلحة خاصة بالبيئة في هياكلها التنظيمية 75%، وربما تفسر هذه النتيجة كون هذه المؤسسات تعمل في قطاعات حساسة جدا كما يوضح الجدول رقم (3) من جهة، ومن جهة أخرى مطالبة بتقارير سنوية عن قضايا البيئية والمفروضة من قبل المؤسسة الأم كمؤسسة British Petroleum التي تعد تقرير سنوي عن الاستدامة[11] لكسب ثقة جميع متعامليها، كما نجد ضمن هذه العينة نسبة المؤسسات التي تدرج قضايا البيئة من صلاحيات مديرها والبالغة 22.2%، وهي نسبة معتبرة تعكس إهمال المؤسسات

بقضايا البيئة والتي تسمى بالاستثمار غير المسؤول، الذي نقر بأنه موجود في بعض المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، أين قامت إحدى المؤسسات بدفن مخلفات خطيرة بدون أطر قانونية وعلمية، فرغم العقوبات التي فرضتها عليها السلطة المعنية، إلا أن هذا النوع من الممارسات موضوع دراستنا بهدف التركيز على المتغيرات التي تحسن السلوك البيئي للمؤسسات، في حين نسبة المؤسسات التي تدرج قضايا البيئة ضمن اختصاصات مصلحة أخرى فنسبتها ضئيلة بلغت 2.8% بتكرار مؤسسة واحدة من مجموع المؤسسات.

2-7- الأسباب الأساسية لالتزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بحماية البيئة : حسب الجدول رقم (7) فإن علاقة حماية البيئة بالأرباح ضعيف في مؤسساتنا الصناعية بنسبة 18.9 %، فهي لا ترى أن الالتزام بحماية البيئة يحقق أهداف اقتصادية، عكس المؤسسات الأجنبية التي تستغل مسالة حماية البيئة في تحقيق مزايا اقتصادية من شأنها تحقيق أرباح مستقبلية، أما ما يتعلق بالوازع القانوني فالملاحظ أنه ذو تأثير على جميع المؤسسات سواء الجزائرية أم الأجنبية بنسبتي 67.2 و83.8% على التوالي، وهذا يفسر السلوك الممتثل السائد في المؤسسات محل الدراسة، كما نجد أيضا السلوك الواعي في المؤسسات محل الدراسة النابع من النظرة الأخلاقية والإنسانية بنسبة 59% في المؤسسات الجزائرية، و54.1% للمؤسسات الأجنبية، ونشير أنه لا تحكمه الاعتبارات الدينية كون نسبها ضعيفة في العينتين وخاصة العينة الأجنبية التي بلغ فيها 8.1%، وبالتالي يمكن الحكم على هذا التوجه أنه متوقف على السمعة لكسب المتعاملين وليس نابع من اعتقادات أو شعائر دينية.

III. النتائج ومناقشتها:

يهدف اختبار الفرضيات إلى تقييم فرضيات الدراسة من خلال استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، كما تمت الإشارة إليه سابقا.

1- الفرضية الأولى:"النمط الممتثل هو النمط السائد في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

1-1- بالنسبة للنمط الواعي: يظهر الجدول رقم (8) نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك الواعي اتجاه حماية البيئة في كل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، والتي تدل على أن السلوك البيئي الواعي في العينتين واقع في درجة المحايد، بمتوسط حسابي قدره (1.79) و(2.303) على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.847) و(0.882) على التوالي، وبالتالي لا يمكن الحكم المطلق على تبني السلوك البيئي الواعي لإحدى العينتين، وهذا بناءا على معيار الجانب القانوني (الشكلي)، ومعيار ضغوطات المتعاملين ومعيار نظام الإدارة البيئية المعتمد، إلا أنه لا بد الإشارة أن الجدول يظهر درجة الموافقة في معيار الجانب القانوني ومعيار نظام الإدارة البيئية المعتمد في العينة الأجنبية العاملة في الجزائر، وهذا عكس المؤسسات الجزائرية التي توافق درجتها المحايد، أما عن ضغوطات المتعاملين فهي التي أثرت على الاتجاه العام للسلوك الواعي في المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر والتي تظهر درجة المحايدة في العينتين.

1-2- بالنسبة للنمط المساير: يظهر الجدول رقم (9) نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك الممتثل اتجاه حماية البيئة في كل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، والتي تدل على أن الاتجاه العام السلوك البيئي الممتثل في العينتين واقع في درجة الموافقة، بمتوسط حسابي قدره (2.56) و(2.45) على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.659) و(0.761) على التوالي، وعليه يمكن الحكم بناءا على أراء المستجوبين أن المؤسسات الصناعية سواء الجزائرية أو الأجنبية العاملة في الجزائر تتبنى سلوك بيئي ممتثل، حيث يظهر الجدول درجة الموافقة في كل المعايير المعتمدة في التصنيف معيار الجانب القانوني (الشكلي)، ومعيار ضغوطات المتعاملين ومعيار نظام الإدارة البيئية المعتمد في العينتين محل الدراسة.

1-3- بالنسبة للنمط الدفاعي: يظهر الجدول رقم (10) نتائج الدراسة المتعلقة بالسلوك البيئي الدفاعي اتجاه حماية البيئة في كل من المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، والتي تدل على أن السلوك البيئي الدفاعي في العينتين واقع في درجة المحايد، بمتوسط حسابي قدره (2.05) و(1.76) على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.818) و(0.75) على التوالي.

بعد التحليل السابق يتبين أن النمط الممتثل (المساير) هو السلوك السائد في العينتين الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، في حين الاتجاه العام للعينتين في النمطين الواعي والدفاعي يوافق درجة المحايد، وللإجابة أكثر على الفرضية نقوم باختبار الفروق بين العينتين لمعرفة اختلاف الأنماط المدروسة، من خلال اختبار T على النحو التالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع لجنسية المؤسسة.

يبين الجدول رقم (11) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، التي تبين بأن الفروق في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، أي لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، وعليه نقبل

فرضية العدم، إلا أن العناصر الفرعية لسلوك حماية البيئة تظهر نتائج مهمة، فبالنسبة للسلوك الواعي يعتبر الفرق دال إحصائيا بمعنى أنه يوجد اختلاف بين العينتين في هذا السلوك من جهة، ومن جهة أخرى يبين الجدول رقم (8) أن الفرق يرجع للمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، أين بلغ المتوسط الحسابي كما اشرنا سابقا (2.303) مقارنة بالمؤسسات الجزائرية البالغ متوسطها الحسابي (1.79)، أما السلوك الممتثل فتشير الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين العينتين فكلاهما يتبنيان هذا النمط من السلوك، أما السلوك الدفاعي فهو عكس تحليل السلوك الواعي، حيث يظهر الجدول رقم (11) أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين العينتين، ويرجع الفرق للمؤسسات الجزائرية، بمتوسط حسابي (2.05) مقارنة بالمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر البالغ متوسطها الحسابي (1.79)، وعلى العموم الملاحظ من العرض السابق المتعلق بأنماط سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية، أن المؤسسات الجزائرية تقع بين النمط الممتثل بدرجة أولى والنمط الدفاعي بدرجة ثانية، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيقع سلوكها البيئي في النمط الممتثل بالدرجة الأولى النمط الواعي بالدرجة الثانية.

2- الفرضية الثانية: " تؤثر الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

يبين الجدول رقم (12) أن كلا المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر يتأثر سلوكهم البيئي بالأدوات التنظيمية التي تفرضها التشريعات القانونية، وذلك بالنظر إلى المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال المتعلق بتأثير الأدوات التنظيمية على السلوك البيئي للمؤسسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.42) و(2.37) في المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية العاملة على التوالي، وبانحراف معياري قدره (0.69) و(0.71) في العينتين على التوالي، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه العام يقع ضمن الفئة الأولى من فئات ليكرت الثلاثي التي تشير إلى درجة الموافقة، وبالتالي تأثر الأدوات التنظيمية على السلوك البيئي للمؤسسات الصناعية، وفيما يلي تحليل العناصر الفرعية :

2-1- معايير جودة البيئة: بالنسبة للمعايير التي تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط الطبيعي فإنها تأثر على السلوك البيئي لجميع المؤسسات الجزائرية والأجنبية، بمتوسط حسابي يبلغ (2.43) و(2.4) في العينتين على التوالي، وبانحراف معياري (0.62) و(0.82) على التوالي بين العينتين الجزائرية والأجنبية، وبالتالي يقع الاتجاه العام في درجة الموافقة، وتفسير ذلك يرجع إلى كون تلوث الهواء يساهم في غازات الدفيئة، الذي انعقد من اجله العديد من المؤتمرات التي تلزم الدول بالسيطرة على هذه الغازات، وخاصة أن عينة الدراسة صناعية، بمعنى أنها تساهم في هذه الغازات بشكل مباشر، ولهذا تكون مستهدفة ومخلفاتها معروفة تسهل من تطبيق هذا المعيار.

2-2- معايير الإنبعاثات: تختلف معايير المتعلقة بالكمية عن المعايير النوعية، فهي تهتم بالحد الأقصى المسموح للمخلفات بأنواعها، والملاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن الفقرة المعنية وقعت في درجة المحايد، بمتوسط حسابي (2.26) و(2.27)، وانحراف معياري (0.76) و(0.74) في العينتين الجزائرية والأجنبية على التوالي، وهذا ما يفسر أن القوانين التنظيمية التي تتعلق بكمية المخلفات لا تشكل الضغط الكافي لإدماج الاعتبارات البيئية في سياسة المؤسسة، لذا لا يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسات، وهذا يرجع لعدة اعتبارات أهمها ما يتعلق بتقييم الآثار البيئية الناجمة عن مخلفات هذه المؤسسات.

2-3- معايير المنتج: تعتبر المعايير التي تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج عامل مؤثر لتوجيه السلوك البيئي في جميع المؤسسات، حيث يظهر الجدول رقم (12) في الفقرة المعنية بهذا العنصر متوسط حسابي (2.76) و(2.85) وانحراف معياري (0.55) و(0.42) في العينتين الجزائرية والأجنبية على التوالي، ولهذا يقع في درجة الموافقة من مقياس ليكارت الثلاثي، وتفسير ذلك يرجع إلى سببين أولهما خصوصية المستهلك والقوانين المتعلقة به التي تفرض على المؤسسات الالتزام بهذا المعيار، والسبب الثاني ناتج من استخدام هذا النوع من المعايير على مستوى التجارة الدولية (متطلبات التعبئة والتغليف، العلامة البيئية)

2-4- معايير الطريقة: يشير الجدول رقم (12) أن المعايير المتعلقة بأساليب الإنتاج، أو كما تسمى بمعايير الإنتاج الأنظف غير كافية للتحكم في سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في العينتين، حيث تقع الفقرة المعنية في درجة المحايد بمتوسط حسابي (2.24) و(1.98) وانحراف معياري (0.83) و(0.71) في العينتين الجزائرية والأجنبية على التوالي، وذلك كون الآلات الإنتاجية في القطاع الصناعي وخاصة قطاع الطاقة تكون بعمر إنتاجي معتبر يصعب استبدال هذه الآلات وخاصة قبل نهاية العمر الإنتاجي.

بعد تحليل اتجاه العينتين في مجال تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات محل الدراسة، نسعى إلى اختبار الفروق بينهما في هذا المجال للإجابة بدقة على الفرضية الثانية، وذلك باستخدام اختبار T على النحو التالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (13) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، رغم الاختلاف التي تم تحديده في التحليل المتعلق بهذا العنصر، وبالتالي لا توجد فروق دالة إحصائيا في درجة تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، كما يظهر الجدول رقم (13) نفس النتيجة للعناصر الفرعية المشكلة لهذا العنصر على مستوى كافة المعايير، وعليه نقبل فرضية العدم.

3- الفرضية الثالثة: " تؤثر الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

يبين الجدول رقم (14) أن تأثر سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة بالأدوات الاقتصادية يختلف بين العينتين المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، فبالنظر إلى المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة لعنصر الأدوات الاقتصادية المتعلق بالمؤسسات الجزائرية والبالغ (2.36) فإن الضرائب والحوافز والإعانات البيئية تأثر على السلوك البيئي لمؤسساتنا الصناعية، كونها تقع ضمن الفئة الأولى من فئات ليكرت الثلاثي التي تشير على الموافقة، وبانحراف معياري قيمته (0.7)، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.24) وانحراف معياري (0.86) وهي موافقة لدرجة المحايد، ولتفسير هذه النتائج يمكن ربطها بالتحليل السابق من هذه الدراسة والمتعلق بنمط سلوك حماية البيئة لكل عينة، فالمؤسسات الجزائرية يقع نمطها بين الممتثل والدفاعي فلذا تتأثر بالأدوات الاقتصادية كونها تهدف إلى توجيه سلوك حماية البيئة نحو النمط الواعي، بينما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيتميز نمط سلوك حماية البيئة فيها كونه يقع بين الممتثل والواعي لذا يكون تأثرها بدرجة.

للإجابة على الفرضية الثالثة بالشكل الكافي، نقوم باختبار درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات الصناعية بين العينتين على النحو التالي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (15) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، والذي يبين بأن الفروق في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية غير دالة على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، رغم الاختلاف التي تم تحديده في التحليل المتعلق بهذا العنصر، وبالتالي يظهر الاختبار T أنه لا توجد فروق في درجة تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، كما يظهر الجدول رقم (15) أيضا نفس النتيجة للعناصر الفرعية المشكلة لهذا العنصر على مستوى الأدوات السابقة الذكر، وعليه نقبل فرضية العدم.

4- الفرضية الرابعة:" تؤثر المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية في الجزائر"

يبين الجدول رقم (16) تأثير بالمقاربات الطوعية في توجيه سلوك حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، فحسب أراء المستقصين فإن الاتجاه العام لهذا العنصر في المؤسسات الجزائرية يقع ضمن درجة الموافقة في سلم التحليل المعتمد في الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات الممثلة للعنصر(2.5) في المؤسسات الجزائرية، وبانحراف معياري قيمته (0.67)، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فبلغ المتوسط الحسابي (2.32) وبانحراف معياري (0.79)، لذا فهو يقع ضمن درجة المحايد، وفيما يلي تفسير النتائج حسب العناصر الفرعية:

4-1- الاتفاقات المتبناة من قبل الحكومة: تشير الفقرة المتعلقة بهذا العنصر أن هذا النوع من المقاربات الطوعية يختلف باختلاف عينات الدراسة، حيث يعتبر ذو تأثر على المؤسسات الجزائرية بالشكل الكافي، كونه يقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.63)، أما تأثير هذا العنصر في المؤسسات الأجنبية فهو بشكل غير كافي، كونه يقع في درجة المحايد بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.78)، وتفسير هذه النتيجة يرجع لأنظمة الإدارة البيئية التي تتبناها الحكومة، ففي المؤسسات الجزائرية يحسن هذا النوع من المقاربات من نظام إدارتها البيئي، كونه لم يكن موجود أو هش، عكس المؤسسات الأجنبية التي تتبنى نظام إدارة بيئي قد يكون فعال أكثر من الذي تتبناه الحكومة، خاصة في ظل القطاعات المدروسة، وهذا ما يتفق مع تحليل المتعلق بنمط السلوك لكل عينة.

4-2- الاتفاقات بين الحكومة والقطاع: يقع الاتجاه العام للفقرة المتعلقة بهذا العنصر في درجة المحايدة للمؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر، بمتوسط حسابي (2.22) و(2.17) في العينتين على التوالي، وبانحراف معياري (0.77) و(0.82) على التوالي، لذا يعتبر تأثير هذا النوع من المقاربات الطوعية غير كافي في توجيه سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، ويرجع تفسير ذلك للانتقادات الموجهة لهذا العنصر والمتمثلة:

- تضاؤل الالتزام بأحكام الاتفاق بالنسبة للمؤسسات، نتيجة لعدم مشاركتهم المباشرة في اعتماد هذه الأحكام، كما أن القطاع الصناعي (التمثيل النقابي أو المهني) لا يملك أي وسيلة لإجبار أعضائه، إذ عادة ما يلجأ أعضاء القطاع في

حالة الصعوبات المالية إلى تفضيل مصالحهم الخاصة على حساب الالتزامات الجماعية والتي لا تهمهم بطريقة مباشرة؛

- تعتبر الاتفاقات المتوصل إليها بين ممثليهم والوزارة، غير ملزمة لهم من الناحية القانونية، لأنه مجرد التزام معنوي بالنسبة لأصحاب المؤسسات الملوثة، شأنه في ذلك شأنها المبادرات التي تضعها الوزارة (الاتفاقات المتبناة من قبل الحكومة) التي تم تحليلها في العنصر السابق، وبهذا تعتبر غير ملزمة حتى لأصحاب المؤسسات المصنفة فضلا عن باقي المؤسسات على اختلاف مراتبها، إلا إذا ترجمت إلى نصوص تنظيمية وقانونية.

4-3- المقاربات أحادية الجانب: بالنسبة لتأثير المسؤولية الاجتماعية على السلوك البيئي للمؤسسات الصناعية، فيبدو من خلال الفقرة المتعلقة به أن الاتجاه العام لأفراد العينتين يقع في درجة الموافقة، بمتوسط حسابي (2.68) و(2.5) للمؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر على التوالي، وبانحراف معياري (0.61) و(0.77) على التوالي، لذا فالعينتين تلتزم بالمقاربات أحادية الجانب استجابة للمتطلبات البيئية، وهذا كونه التزام فردي دون اتفاق أو مراقبة، لذلك عادة ما يتهم بأن التقارير التي تتضمنها المسؤولية الاجتماعية أنها مزيفة وتهدف لاجتناب الضغوطات في هذا الشأن، كما أن المواضيع المتعلقة بهذا العنصر تتسم بعدة استفهامات، خاصة ما يتعلق بالمجالات المعنية والحدود المرغوبة، حيث أنه لا يوجد مؤشر محل اتفاق يحدد ذلك لا على مستوى الفكر الاقتصادي ولا الممارسة العملية.

بعد تحليل تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات المدروسة، نسعى لاختبار الفروق بين العينتين بهذا الشأن للإجابة على الفرضية بشكل تام، طبعا باستخدام اختبار T كما يلي:

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

H_1 : يوجد توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئية للمؤسسات الصناعية ترجع لجنسية المؤسسة

يبين الجدول رقم (17) أثر متغير جنسية المؤسسة في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية، من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة، التي تبين بأن الفروق في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية دال على جميع الفقرات التي تضمنها هذا المجال، وبالتالي توجد فروق في درجة تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية ترجع لمتغير جنسية المؤسسة، وهذا الفرق حسب التحليل السابق الذي يظهر المتوسطات الحسابية لكل عينة، فإنه يرجع لصالح المؤسسات الجزائرية، بمتوسط حسابي (2.5) مقارنة بالمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر البالغ متوسطها الحسابي (2.32)، كما يظهر الجدول (17) أيضا نتائج العناصر الفرعية المشكلة لهذا العنصر، التي تبين أن الانخراط في الأنظمة الطوعية التي تتبناها الحكومة يختلف تأثيره بين العينتين ترجع للمؤسسات الجزائرية، ولكن يمكن في هذه النقطة الإشارة أن هذا العنصر مرتبط بتحسين السلوك، وبالتالي حسب هذه الدراسة توصلنا سابقا بان السلوك البيئي للمؤسسات الجزائرية واقع بين السلوك الممتثل والدفاعي، فلهذا تبني الأنظمة الطوعية المتبناة من قبل الحكومة يحسن من سلوكها، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فلا يحسن من سلوكها البيئي بالقدر الكافي كونه يقع بين الامتثال للقوانين والواعي بيئيا، وبالتالي تعتبر النتيجة منطقية في رأينا، وهذه النتيجة في الحقيقة أثرت على نتيجة المجال بشكل عام، كون المقاربتين الباقيتين لا تظهر فروق دالة إحصائيا بين العينتين.

IV. الخلاصة:

يعبر القطاع الصناعي عن مجتمع الدراسة التي نحن بصددها، ويرجع سبب اختيار هذا القطاع نظرا لعلاقته المباشر بالبيئة الطبيعية وما خلفه من آثار سلبية كما بينت الدراسة، فرغم أهمية القطاع الصناعي كونه من القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الوطني ومساهمته بشكل مباشر في عملية النمو الاقتصادي من خلال امتصاص العمالة المحلية، ودعم ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب، وتحريك قطاعات أخرى، إلا أن ذلك لا يعني أن يتم وفق ظروف لا تراعي الاعتبارات البيئية، التي تعتبر المورد الأساسي لعملية التنمية، خاصة في ظل ما تخلفه الصناعة من أضرار على عدة مستويات مادية ومعنوية، حيث منها ما تم إيجاد طرق لتقييمها نظريا، ومنها ما عجز علم الحساب عن تقييمه كالوفايات، وهذا ما أشارت إليه تقارير وزارة البيئة التي دقت ناقوس الخطر، وبالتالي لا بد من البحث عن أدوات أكثر فعالية لحماية البيئة والتي حاولنا التطرق إلى أهمها (السياسة البيئية).

ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي :

- ينتج عن أنشطة المؤسسات الصناعية مختلف أنواع التلوث (الهواء والماء والتربة والنفايات)، بنسب معتبرة نتيجة السلوكيات غير مسؤولة تتطلب إجراءات مناسبة للحد منها؛
- طرق التسيير البيئي المعتمدة توافق تحسين عمليات الإنتاج وهذا النوع من التسيير مرغوب فيه، ولكن يستجيب للمتطلبات القانونية وليس نابع من خطورة المخلفات التي تستدعى أخذها بعين الاعتبار كوازع أخلاقي، وهذا التوجه لم يجد حلول للمشكلات البيئية التي تطرحها المؤسسات الصناعية كما اشرنا في النتيجة السابقة، لذا لا يعني تطبيق هذه الطرق أن المؤسسة مسؤولة بيئيا؛

- يقع سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية في النمط الممتثل بالدرجة الأولى والنمط الدفاعي بدرجة ثانية، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيقع سلوكها البيئي في النمط الممتثل بالدرجة الأولى والنمط الواعي بالدرجة الثانية؛
- يتأثر سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية سواء الجزائرية أو الأجنبية العاملة في الجزائر بالأدوات التنظيمية التي تفرضها التشريعات القانونية، ولا يوجد فرق في درجة التأثير بين العينتين؛
- يختلف تأثير سلوك المؤسسات محل الدراسة اتجاه حماية البيئة بالأدوات الاقتصادية، حيث تأثر على السلوك البيئي لمؤسساتنا الصناعية، ولا تأثر على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر، وتفسير ذلك كون نمط المؤسسات الجزائرية بين الممتثل والدفاعي فلذا تتأثر بالأدوات الاقتصادية، كون هذه الأدوات تهدف إلى توجيه سلوك حماية البيئة نحو النمط الواعي، بينما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فيتميز نمط سلوك حماية البيئة فيها كونه يقع بين الممتثل والواعي لذا يكون تأثر هذه الأدوات بدرجة أقل؛
- يتأثر سلوك حماية البيئة في جميع المؤسسات الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر بالمقاربات الطوعية، وتوجد فروق دالة إحصائيا في درجة التأثير لصالح المؤسسات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى الانخراط في الأنظمة الطوعية التي تتبناها الحكومة الذي يحسن من سلوك المؤسسات الجزائرية، كونه كما اشرنا واقع بين السلوك الممتثل والدفاعي، أما المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر فلا يحسن من سلوكها البيئي بالقدر الكافي كونه يقع بين الامتثال للقوانين والواعي بيئيا.

على ضوء ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

- تفعيل المعايير المتعلقة بكمية الإنبعاثات خاصة في ظل المخلفات التي تفرزها الأنشطة الصناعية، من خلال إدراج دراسة الأثر البيئي في القضايا المهمة للمؤسسة كالتمويل مثلا، ويتطلب ذلك طرق فعالة لتقييم الأضرار البيئية؛
- لضمان تسيير بيئي يراعي الضوابط البيئية لا يكفي أن تهتم المؤسسة بمعالجة بداية المدخنة، وإنما يجب أن يوافق المعايير التي تهتم بالطريقة الذي يظهر من خلال الدراسة أنه ذو ضغط غير كافي؛
- تفعيل الأدوات الاقتصادية أكثر، أو استخدامها إلى جانب أداة أخرى كاعتماد أنظمة إدارة البيئة والسلامة المهنية، كونها تساهم في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الجزائرية والذي يقع ضمن النمط الممتثل والدفاعي؛
- البحث عن الآليات الكفيلة لالتزام المؤسسات الصناعية بالاتفاق بين الحكومة والقطاع، ولا يبقى اتفاق يغلب المصالح الاقتصادية عن المصالح البيئية، كالتهديد بالأدوات الردعية في حالة فشل هذه الاتفاقات؛
- إلزام المؤسسات بتقارير عن المسؤولية البيئية تتضمن توحيد المجالات والحدود لكل المؤسسات الصناعية، لا سيما الناشطة في قطاع الطاقة، فهذه النتائج لا تعني التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية فهناك ما يعرف بالتقارير المزيفة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): يوضح تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب جنسية المؤسسة

	الجنسية	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide
Valide	جزائرية	126	75,0	75,0
	أجنبية	42	25,0	25,0
	المجموع	168	100,0	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (2): يوضح تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب عمرها

السنوات	المؤسسات الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
قبل1983	47	37,9	15	41,7
بين1983 و2003	48	38,7	12	33,3
بعد2003	29	23,4	9	25,0
المجموع	**124**	**100**	**36**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (3): يوضح تصنيف المؤسسات محل الدراسة حسب القطاعات الصناعية

القطاعات	المؤسسات الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
قطاع الطاقة	21	16,7	27	67,5
قطاع كيماوية والبتروكيماوية والبلاستيك	23	18,3	8	20,0
قطاع الإلكترونيك والميكانيك	9	7,1	1	2,5
قطاع الأغذية	36	28,6	-	-
قطاع مواد البناء	30	23,8	4	10,0
أخرى	7	5,6	-	-
المجموع	**126**	**100,0**	**40**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (4) : يوضح الآثار الخارجية السلبية للمؤسسات الصناعية محل الدراسة

الملوثات		الهواء	الماء	التربة	النفايات
المؤسسات الجزائرية	لا Pourcentage valide	55,5	79,8	92,4	36,1
	نعم Pourcentage valide	44,5	20,2	7,6	63,9
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	لا Pourcentage valide	27,8	75,0	52,8	58,3
	نعم Pourcentage valide	72,2	25,0	47,2	41,7
	المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (5) : يوضح إجراءات حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

طرق التسيير البيئي	المؤسسات الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
معالجة التدفقات الملوثة	46	37,7	8	22,2
تحسين عمليات الإنتاج	76	62,3	28	77,8
المجموع	**122**	**100,0**	**36**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (6): يوضح المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة

موقع حماية البيئة في الهيكل التنظيمي	المؤسسات الصناعية الجزائرية		المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	
	Effectifs	Pourcentage valide	Effectifs	Pourcentage valide
مدير المؤسسة	39	32,0	8	22,2
مصلحة خاصة بالبيئة	49	40,2	27	75,0
ضمن اختصاصات مصلحة أخرى	34	27,9	1	2,8
المجموع	**122**	**100,0**	**36**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (7): يوضح دوافع التزام المؤسسات محل الدراسة بحماية البيئة

جنسية المؤسسات	الدرجات	الوازع الديني	الوازع الأخلاقي	الوازع القانوني	الوازع الاقتصادي	دوافع الأخرى
المؤسسات الجزائرية	لا Pourcentage valide	73,0	41,0	32,8	81,1	100,0
	نعم Pourcentage valide	27,0	59,0	67,2	18,9	-
	المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر	لا Pourcentage valide	91,9	45,9	16,2	43,2	100,0
	نعم Pourcentage valide	8,1	54,1	83,8	56,8	-
	المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (8): يوضح تحليل نتائج فقرات النمط الواعي

الرقم	الفقرات	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الاجنبية		
		$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
1	تحقق مؤسستكم أهداف بيئية أعلى من تلك التي تفرضها التشريعات القانونية	1.75	0.836	محايد	2.38	0.882	موافق
2	تتفادى مؤسستكم ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة كونها تحقق التزامات بيئية أعلى من المطلوبة	1.81	0.797	محايد	2.10	0.906	محايد
3	تشكل الإجراءات البيئية من أهم الإجراءات في التنظيم العام لمؤسستكم	1.83	0.910	محايد	2.43	0.859	موافق
	المجموع	**1.79**	**0.847**	**محايد**	**2.303**	**0.882**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (9): يوضح تحليل نتائج فقرات النمط المساير

الرقم	الفقرات	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
		$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
1	تلتزم مؤسستكم بالمعايير البيئية التي تفرضها التشريعات القانونية	2.74	0.598	موافق	2.54	0.778	موافق
2	تسعى مؤسستكم إلى التأقلم مع التغير الذي يطرأ على المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة	2.62	0.631	موافق	2.44	0.776	موافق
3	تحقق الإجراءات البيئية في مؤسستكم الالتزامات القانونية المطلوبة	2.33	0.749	محايد	2.38	0.731	موافق
	المجموع	**2.56**	**0.659**	**موافق**	**2.45**	**0.761**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (10): يوضح تحليل نتائج فقرات النمط الدفاعي

الرقم	الفقرات	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
		$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
1	كثيرا ما يقلق المؤسسة التغير الذي يطرا على التشريعات البيئية، وتبحث عن كيفية التعامل معه	2.23	0.815	محايد	2.24	0.726	محايد
2	تتجاهل المؤسسة ضغوط المتعاملين معها بخصوص حماية البيئة كونها التزامات بيئية غير مبررة	2.33	0.821	محايد	1.68	0.829	محايد
3	الإجراءات البيئية في التنظيم العام لمؤسستكم قليلة الأهمية	1.61	0.819	غير موافق	1.38	0.697	غير موافق
المجموع		**2.05**	**0.818**	**محايد**	**1.76**	**0.75**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (11): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات لاختلاف السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
السلوك الواعي	-4,207	166	0,0001
السلوك الممتثل	1,291	166	0,198
السلوك الدفاعي	2,778	166	0,006
سلوك حماية البيئة	-0,837	166	0,404

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (12): يوضح تحليل نتائج فقرات تأثير الأدوات التنظيمية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات

المجال	الرقم	الفقرة	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
			$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
الأدوات التنظيمية	1	تقوم مؤسستكم بتحسين جودة البيئة كمنع أنواع معينة من الإنبعاثات بضغوط قانونية	2,43	0,627	موافق	2,40	0,828	موافق
	2	تتحكم مؤسستكم في كمية التلوث لأغراض قانونية	2,26	0,761	محايد	2,27	0,742	محايد
	3	توضح مؤسستكم الخصائص البيئية على المنتجات استجابة للتشريعات القانونية	2,76	0,558	موافق	2,85	0,427	موافق
	4	تعتمد مؤسستكم أساليب إنتاج نظيفة استجابة للنصوص قانونية	2,24	0,834	محايد	1,98	0,851	محايد
	الاتجاه العام للأدوات التنظيمية		**2.42**	**0.695**	**موافق**	**2.375**	**0.712**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (13): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في تأثير الأدوات التنظيمية على السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
تقوم مؤسستكم بتحسين جودة البيئة كمنع أنواع معينة من الإنبعاثات بضغوط قانونية	0,224	165	0,823
تتحكم مؤسستكم في كمية التلوث لاغراض قانونية	-0,047	165	0,963
توضح مؤسستكم الخصائص البيئية على المنتجات استجابة للتشريعات القانونية	-0,917	164	0,361
تعتمد مؤسستكم أساليب إنتاج نظيفة استجابة للنصوص قانونية	1,742	165	0,083
تأثير الادوات التنظيمية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة	0,705	166	0,482

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (14): يوضح تحليل نتائج فقرات تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات

المجال	الرقم	الفقرة	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
			$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
الأدوات الاقتصادية	4	فرض ضرائب بيئية يدفع بمؤسستكم تبني نظام بيئي فعال تسهر على تنفيذه ورقابته بشكل مستمر	2,34	0,631	موافق	2,19	0,833	محايد
	5	استخدام الحوافز الضريبية والإعانات البيئية يحفز مؤسستكم على تحسين أدائها البيئي	2,38	0,771	موافق	2,29	0,891	محايد
	الاتجاه العام للادوات الاقتصادية		**2.36**	**0.701**	**موافق**	**2.24**	**0.862**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (15): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في تأثير الأدوات الاقتصادية على السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فرض ضرائب بيئية يدفع بمؤسستكم تبني نظام بيئي فعال تسهر على تنفيذه ورقابته باستمرار	1,055	166	0,293
استخدام الحوافز الضريبية والإعانات البيئية يحفز مؤسستكم على تحسين ادائها البيئي	0,668	166	0,505
تأثير الأدوات الاقتصادية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة	1,014	166	0,312

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (16): يوضح تحليل نتائج فقرات تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئية في المؤسسات

المجال	الرقم	الفقرة	المؤسسات الجزائرية			المؤسسات الأجنبية		
			$\bar{x}$	δ	الدرجة	$\bar{x}$	δ	الدرجة
المقاربات الطوعية	7	تعزز الإجراءات البيئية في المؤسسة بالانخراط في الأنظمة الطوعية التي تتبناها الدولة (كنظام الإدارة البيئية)	2,62	0,631	موافق	2,29	0,782	محايد
	8	تلتزم مؤسستكم بحماية البيئة نتيجة الاتفاق بين الحكومة والقطاع الذي تنتمون إليه بخصوص حماية البيئة	2,22	0,771	محايد	2,17	0,824	محايد
	9	تقدم مؤسستكم خدمات اتجاه البيئة والمجتمع بهدف تحسين صورتها وكسبها ما يسمى بمؤسسة مواطنة	2,68	0,617	موافق	2,50	0,773	موافق
		الاتجاه العام للمقاربات الطوعية	**2.506**	**0.673**	**موافق**	**2.32**	**0.793**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (17): يوضح اختبار الفروقات بين المتوسطات في تأثير المقاربات الطوعية على السلوك البيئي في العينتين

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
تعزز الإجراءات البيئية في المؤسسة بالانخراط في الانظمة الطوعية التي تتبناها الدولة (كنظام الإدارة البيئية)	2,707	165	0,008
تلتزم مؤسستكم بحماية البيئة نتيجة الاتفاق بين الحكومة والقطاع الذي تنتمون إليه بخصوص حماية البيئة	0,410	165	0,683
تقدم مؤسستكم خدمات اتجاه البيئة والمجتمع بهدف تحسين صورتها وكسبها ما يسمى بمؤسسة مواطنة	1,531	165	0,128
تأثير المقاربات الطوعية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة	2,224	166	0,028

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الإحالات والمراجع :

[1]. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، الجزائر، 2000، ص.64.

[2]. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ـ حالة سوناطراك ـ**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2007، ص.47.

[3]. نجم عبود نجم، **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص.ص.422-425.

[4]. محمد مسعودي، **فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة –دراسة تقييميه لتجارب لبعض الدول منها الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص.148.

[5]. تستعمل هذه الطريقة كحافز ضريبي، بحيث تكون أقساط الاهتلاك السنوية في بداية حياة الأصل الاقتصادي أكبر من الأقساط السنوية في السنوات الموالية، وعادة ما تستعمل عند قيام المؤسسة باستخدام أصول رأسمالية جديدة ذات تقنيات فنية عالية وتكنولوجيات تتصف بكونها أقل إضرارا بالبيئة.

[6]. Unesco.org, 12/01/2007, http://www.unesco.org/most/sd_arab/fiche3a.htm.

[7]. Maia David, **Economie des Approches Volontaires dans les Politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites**, THESE de Doctorat en Economie, Ecole Polytechnique de Paris, Mai 2004, P.2.

[8]. **Ibidem.**

[9]. **Ibidem.**

[10]. UMA SEKARAN, RESEARCH **METHODS FOR BUSINESS: A Skill-Building Approach**, SECOND EDITION, John Wiley & Sons, New York, 1992, P.253.

[11]. ننبه انه في كثير من الأحيان تستعمل تقارير مزيفة، لذا من الأهمية دراسة قياس وعرض هذه الالتزامات.